(٢٨٥) وعنه (ع) أنَّه قال : إذا وضَع البائعُ عَنِ المشترى بعد عقد الشراء ما يوضع مثلُه بين المتبائعين ، وُضِع مثلُ ذلك عن الشفيع ، وإن كان الذي وضَع ما لا يُوضع (١) فإنما هو هبة للمشترى ، وليس يُوضعُ ذلك عن الشفيع .

(٢٨٦) وعنه (ع) أنَّه قال : الوالدُّ يقوم بالشفعة لِولدِهِ الطفلِ ، والوصيُّ لليتيمِ ، والقاضى لمَنْ لا وصيَّ له (٢) ، إذا كان ذلك من النظر له .

(۲۸۷) وعنه (ع) أنّه قال : إذا قام الشفيعُ على المشترى ، وأوجب أخد الشقص على نفسه ، ثم رجع من ذلك ، وطالبَهُ المشترى ، فإنه يلزمه .

(٢٨٨) وعنه (ع) أنَّه قال : إذا بيعَ الشقصُ مرارًا في مدَّةِ الشُّفعةِ ، فلِلشفيعِ أَن يقومَ على مَن شاء منَ المشترين .

(٢٨٩) وعن على (ص) أنَّه قال : الشفعة لليهود والنَّصارَى فيما بينهم ، وليس لأَحد منهم على مسلم رشفعة .

⁽١) كذا في س ، ط وهو الصحيح . ه ، د ، ى ، ع -- ما لا يوضع مثله فإنما إلخ .

⁽٢) حش ه ، - قال في المطلب : فإن قام بها وصيه أو أبوه أو من يتولى الولاية عليه في حال طفوليته وسلمها ، وكان تسليمه على وجه النظر له ، ولم يكن له بتسليمها قصد الإضرار بالطفل ، كان تسليمه ماضياً ، ولا رجوع الطفل بها ، ولو بلغ ، وإن علم أن تسليمه مقصود به الإضرار بالطفل، فهو على شفعته إذا بلغ ولم يمض عليه تسليم وليه .